

جولة

جامع العلوم الأصبهاني الباقولي مع أبي علي الفارسي في الحجّة

للدكتور محمد الدالي

جامع العلوم^(١) أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) أحد كبار أئمة العربية في المائة السادسة للهجرة .

صنّف كتباً كثيرة في فنون شتى ، لم ينته إلينا منها إلا ثلاثة كتب ، وهي : كشف المشكلات وإيضاح المعضلات^(٢) ، وشرح اللّمع^(٣) ، والجواهر^(٤) .

وهو من رجال المدرسة النحوية البصرية المتأخرة^(٥) التي عنيت بآثار أبي

(١) انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٣/١٦٤-١٦٧ ، وإتباع الرواة ٢/٢٤٧-٢٤٩ ، وإشارة التعيين ٢١٦ ، ونكت الهميان ٢١١ ، والبلغة ١٥٥ ، وبغية الوعاة ٢/١٦٠ ، وروضات الجنات ٤٨٥ ، وهديّة العارفين ١/٦٩٧ ، والأعلام ٤/٢٧٩ ، ومعجم المؤلفين ٧/٧٥ .

(٢) كان تحقيق هذا الكتاب شطراً من رسالة جامعية نلتّ عليها درجة الدكتوراه في النحو والصرف من جامعة دمشق ، وقد أحلت عليها في هذه المقالة .

(٣) هو من أجّل شروح «اللّمع» لابن جني ، منه نسخة بتيمة في دار الكتب الشعبية في بلغاريا ، وعندني مصورة عنها .

(٤) هو الكتاب المنشور باسم (إعراب القرآن) المنسوب إلى الزجاج . انظر المقاتلين الفذتين اللتين كتبهما أستاذنا العلامة أحمد راتب النفاخ في ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد ٤٨ ج ١/٤-٢٤ عام ١٩٧٣ والمجلد ٤٩ ج ١/١-٢٠ عام ١٩٧٤ .

(٥) من أعلامها : أبو طالب العبدي (ت ٤٠٦ هـ) ، وأبو الحسن السمسسي (ت ٤١٥ هـ) وأبو القاسم الدقيقي (ت ٤١٥ هـ) ، وعلي بن عيسى الريمي (ت ٤٢٠ هـ) ، وأبو الحسين الفارسي

←

علي الفارسي وأبي الفتح بن جنبي، وأكّبت عليها وتناولتها بالدرس والشرح والتهديب والتعليق، وأكثرت النقل عنهما فيما صنفته من آثار.

وجامع العلوم عظيم الإجلال لأبي علي شديد الاعتداد به معنيّ بآثاره أيما عناية بصير بها دقيق الفهم لكلامه، وأبو علي عنده «فارس الصناعة» و«الفارس» و«فارسهم» يعني فارس النحاة^(٦).

وعوّل علي ما تيسّر له من كتب أبي علي، يستخرج منها فوائده، ويضمّ ما تفرّق في كتبه منها، فهو يقول^(٧): «فأفهمه عن أبي علي، ولم يهتد إليه غيره. وإنما جعلنا هذه الأجزاء وسيلة إلى جمع ما أوردناه من كلامه على نسقه في التنزيل من كتبه المتفرقة»، ويقول^(٨): «هذه درر أخرجها فارسهم من صدف الكتاب، فمنحناها إياك ففصلناها ونظمناها، والفارس فرّق فيها الكلام في مواضع، وهذا مجموعها فأفهمها» ويقول^(٩): «... وكلّنه مبسوط كلام فارسهم» ويقول^(١٠): «ما حوى كلامنا إلا شرح كلام أبي علي».

وقد أتاح له اطلاعه الواسع على كلام أبي علي في كتبه وقوة عقله وبقائه وبقائه وإتقائه لعلوم العربية أن يتنبّه على مواضع في «الحجة» سها فيها أبو علي، وينبّه على صوابها^(١١).

→ (ت ٤٢١ هـ)، وأبو علي المرزوقي (ت ٤٢١ هـ)، وابن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، وابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ) وغيرهم.

(٦) انظر شرح اللمع اللوح ١/٦١ و ٢/٦٢ و ١/٦٧ و ١/٨٦ و ٢-، والجواهر ٧٩٠، ٧٩١، ٨٧١، ٩٠٠، ٩٢٩، وكشف المشكلات وإيضاح العضلات ٥٢، ٣٣٣، ٤١٩، ٤٦٨، ٤٧٤، ٥١١، ٥٢٧، ٥٦٤، وغيرها.

(٧) كشف المشكلات ٤٢٠.

(٨) كشف المشكلات ٤١٩.

(٩) كشف المشكلات ٤٧٤.

(١٠) كشف المشكلات ٢٩٦.

(١١) انظر شرح اللمع اللوح ٢/٨٠ و ٢/٨٧ و ٢/٨٨-، والجواهر ٥، ١١٣، ١٢٠، ٢٠٩، ٤٩١، ٨٥٨، وكشف المشكلات ٤٩٦، ٥٥٩، ٧٢٢، ٧٣٥، ٧٨٠.

وهو معنيّ في كتبه بالتنبيه على تعدد أقوال أبي علي في كتبه واضطرابها وتناقض بعضها^(١٢). وله في الاستدراك عليه كتاب ذكره باسم «الاستدراك على أبي علي» في الجواهر^(١٣) ومواضع من كشف المشكلات^(١٤)، وسماه «المستدرك» في موضعين من كشف المشكلات^(١٥)، ولم ينته إلينا. ذكر فيه جامع العلوم أقوالاً لأبي علي في إعراب بعض الآي لم يرضها^(١٦)، وأقوالاً أجازها نصّ هو في أكثر كتبه على عدم جوازها^(١٧)، وأقوالاً أجازها في بعض كتبه ثم رجع عنها في غيرها^(١٨)، وأقوالاً في توجيه بعض وجوه القراءات رآه أخطأ فيها^(١٩) وأقوالاً رآه منع فيها شيئاً جائزاً^(٢٠).

وفي كشف المشكلات^(٢١) والجواهر^(٢٢) وشرح اللمع^(٢٣) أمثلة لاضطراب كلام أبي علي وتعددّه وتعقّب جامع العلوم له.

وجامع العلوم في ذلك ينبه على الصواب ويستدرك عليه. فإن فاتته ذكر شيء من ذلك في كتابه في الاستدراك عليه طلب أن يلحق به، قال «ويلحق هذا بالمسائل المأخوذة عليه»^(٢٤).

(١٢) كشف المشكلات ٤٥٥، ٧٤٩.

(١٣) ص ٦٤٠، ٦٨٤.

(١٤) ص ٧٨٠، ٩٠٣، ٩٦٣.

(١٥) ص ٧٢٢، ٧٧٥.

(١٦) كشف المشكلات ٧٧٥، ٧٨٠.

(١٧) كشف المشكلات ٣٨٥.

(١٨) كشف المشكلات ٩٠٣.

(١٩) كشف المشكلات ٧٢٢، والجواهر ٦٨٤، ٨٣٥.

(٢٠) الجواهر ٦٤٠.

(٢١) ص ٣٨٥، ٤٥٥، ٤٧٤، ٤٩٦، ٥١١، ٥٥٢—٥٥٣، ٥٥٧—٥٥٨، ٧٧٣.

(٢٢) ص ١٢١، ٢٠٧، ٢٧٢، ٢٧٤، ٤٩١، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٩٣،

٥٩٥، ٦٨٤، ٦٩٩، ٧٢٩، ٨٣٦—٨٣٧، ٩٥٩.

(٢٣) اللوح ١/٣٠ و ٢/٣٧ و ١/٣٨ و ١/٤٠ و ٢—١/٤١ و ١/٧٢ و ١/٧٩ و ١/٨٠ و ١/٨١

و ١/٨٣ و ١٥٤—٢ و ١/١٥٥.

(٢٤) كشف المشكلات ٦٦٦.

وتزدحم أقوال أبي علي في صدر جامع العلوم ويضيق بتعددتها واضطراب بعضها وتناقضها فيعييه هذا فيقول: «... وأنا لا أطيق هذا الرجل، يَشُجُّ ويأسو ويُذوي ويداوي»^(٢٥) على شدة حبه وإكباره له.

* * *

قرأت ما كتبه جامع العلوم في نقد أبي علي، ووجدته مصيباً في مواضع، فجردت ما كان منها في نقد كتاب «الحجة»، وسميت ذلك «جولة جامع العلوم الأصبهاني الباقرلي مع أبي علي في كتاب الحجّة» لأنني رأيت جامع العلوم في نقده لأبي الفتح عثمان بن جني يقول^(٢٦): «... فهذا جولة مع عثمان في المحتسب...».

واقترنت في التعليق على ما لا بد من ذكره، لأنني بسطت ذلك في تعليقي على كشف المشكلات وإيضاح العضلات.

١- قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير﴾ [سورة البقرة ٢١٩] قال أبو علي الحجّة^(٢٧): «... وقال ﴿قل فيهما إثم كبير﴾ والمعنى: في استحلّاهما. ألا ترى أن المحرّم إنما هو بعض المعاني التي فيهما. وكذلك في سائر الأعيان المحرّمة...».

فقال جامع العلوم في الجواهر^(٢٨): «... أي في استعمالهما. ووقع في

(٢٥) كشف المشكلات ٦١٧. يشج: يجرح الرأس ويشقه، ويأسو: يعالج الجرح ويداويه، ويُذوي: يُمرض، ويداوي: يعالج. ومن كلام العرب: «هو يشج مرة ويأسو أخرى» وهو يذوي ويداوي، انظر اللسان (ش ج ج، د و ي). أراد أن أبا علي يفسد مرة ويصلح أخرى أو يخطئ مرة ويصيب أخرى.

(٢٦) كشف المشكلات ٨٠٨.

(٢٧) ٣٠٨/٢ ط دمشق، والإحالة عليها.

(٢٨) ص ٥٠.

الحجة: (في استحلالهما)، وهو فاسد، لأن استحلالهما كفر واستعمالهما
إثم» .

٢ — قوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من
الرزق قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة﴾ [سورة الأعراف: ٣٢].

قال أبو علي في الحجة^(٢٩) في توجيه قراءة نافع وحده من السبعة
﴿خالصة﴾ بالرفع وقراءة باقي السبعة ﴿خالصة﴾ بالنصب^(٣٠): «...
لا يخلو القول في قوله (في الحياة الدنيا) من أن يتعلق به ﴿حرم﴾.....
فيكون التقدير: قل من حرم ذلك في وقت الحياة الدنيا زينة....» .

فاستبعد هذا جامع العلوم في كشف المشكلات وإيضاح
المعضلات^(٣١)، قال: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون التقدير: قل من حرم في
الحياة الدنيا، فيكون معمولاً لـ ﴿حرم﴾ = فقد جوز هذا أبو علي في بعض
كلماته. وفيه بُعد لأنه يصير فصلاً بين الحال^(٣٢) وصاحبه فيمن نصب، وبين
الخيرين^(٣٣) فيمن رفع» .

٣ — قوله تعالى: ﴿اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها﴾ [سورة مود: ٤١]
قال أبو علي في الحجة^(٣٤): «فإن جعلت قوله ﴿بسم الله﴾ خبر مبتدأ

(٢٩) ج ٤/١٤٥-١٤٦ من مخطوطة الإسكندرية.

(٣٠) السبعة ٢٨، والتيسير ١٠٩، والنشر ٢/٢٦٩.

(٣١) ص ٣٢٠.

(٣٢) الحال قوله ﴿خالصة﴾ وصاحبها الضمير الذي في الظرف وهو قوله ﴿للذين آمنوا﴾ وهو خبر
المبتدأ ﴿هي﴾.

(٣٣) الخبر الأول في الظرف ﴿للذين آمنوا﴾ و﴿خالصة﴾ هو الخبر الثاني. هذا، وقد أجاز أبو علي أن
يتعلق ﴿في الحياة الدنيا﴾ بـ ﴿الطيبات﴾ وبـ ﴿الرزق﴾. قال أبو حيان في البحر ٤/٢٩١:
(وتقدير أبي علي فيها تفكيك للكلام وسلوك به غير ما تقتضيه الفصاحة....).

(٣٤) ج ٣/٢٠١ من مخطوطة مكتبة مراد ملا.

مقدماً^(٣٥) في قول من لم يرفع بالظرف ، أو جعلته مرتفعاً بالظرف = لم يكن قوله ﴿بسم الله مجراها﴾ إلا جملة في موضع الحال من الضمير الذي في ﴿فيها﴾ ...» .

فقال جامع العلوم في الجواهر^(٣٦) : «وسها أبو علي ههنا أيضاً ، فقال فيه ما قال في قوله ﴿له أصحاب﴾ [سورة الأنعام: ٤٧١] ، وزعم أن سيبويه يرفعه بالابتداء . فسبحان الله ! أنت تنصّ في عامة كتبك على أن الحال والصفة والصلة والاستفهام بمنزلة واحدة ، فمن أين هذا الارتباك ؟» .

وقال في كشف المشكلات^(٣٧) : «ولا يجوز أن يكون ﴿مجراها﴾ مبتدأ و﴿بسم الله﴾ خبره ، لأن الظرف جرى ههنا حالاً لذي حال ، فكان المذهب^(٣٨) طبقاً في رفع ما بعده به^(٣٩) وقد ذكر هو^(٤٠) جواز ارتفاع ﴿مجراها﴾ بالابتداء . وقد ذكرناه في المستدرک» .

(٣٥) وقد أجاز هذا الوجه أيضاً النحاس في إعراب القرآن ٩١/٢ ، وأبو البركات في البيان في غريب إعراب القرآن ١٣/٢ - ١٤ ، وأبو حيان في البحر ٢٢٤/٥ - ٢٢٥ . وكان في الحجّة (خبر مبتدأ مقدم) وهو خطأ من الناسخ .

(٣٦) ص ٥٢٣ .

(٣٧) ص ٣٨٤ - ٣٨٥ .

(٣٨) يريد مذهب سيبويه ومن وافقه ومذهب الأخفش ومن وافقه في ارتفاع الاسم بالظرف .

(٣٩) مذهب سيبويه والجمهور في الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور في نحو : في الدار زيد وعندك عمرو = أنه يرتفع بالابتداء والظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر ، ومذهب أبي الحسن الأخفش والكوفيين أن الاسم المؤخر مرتفع بالظرف أو الجار والمجرور . فإذا جرى الظرف أو الجار والمجرور خبراً لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالاً لذي حال أو صلة لموصول أو اعتماداً على نفي أو استفهام = ارتفع الاسم بهما على المذهبين . وذكر ابن هشام أن الأرجح عند بعضهم أن يكون الاسم في هذه المواضع مبتدأ وأنه يجوز كونه فاعلاً ، والأرجح عند جماعة منهم ابن مالك وأبو حيان كونه فاعلاً وأجازوا كونه مبتدأ .

انظر شرح الكافية ٩٤/١ ، والإنصاف ٥١ - ٥٥ ، والمغني ٥٧٨ - ٥٧٩ ، والممع ٥ ،

١٣٦ - ١٣١ .

وقد عقد جامع العلوم في الجواهر ٥١١ - ٥٣٨ الباب ٢١ لما جاء في التنزيل من الظروف

التي يرتفع ما بعدها بين على الخلاف وما يرتفع ما بعدها بين على الاتفاق .

(٤٠) أي أبو علي .

٤ - قوله تعالى: ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾ [سورة الكهف: ٤٤].

قال أبو علي في الحجة^(٤١): «يكون ﴿هنالك﴾ مستقراً، فيكون قوله ﴿لله﴾ حالاً من ﴿الولاية﴾ أو من الذكر الذي في ﴿هنالك﴾ في قول سيويه^(٤٢)، وعلى قول أبي الحسن ومن رفع بالظرف من ﴿الولاية﴾ فقط، ويكون ﴿لله﴾ مستقراً و﴿هنالك﴾ ظرفاً متعلقاً بالمستقر ومعمولاً له».

فقال جامع العلوم في الجواهر^(٤٣): «وقوله ﴿لله﴾ حال من الذكر في ﴿هنالك﴾ أو من ﴿الولاية﴾ على قول سيويه = سهو أيضاً، كما سها في ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾ [سورة مود: ٤١] وقوله: ﴿له أصحاب﴾ [سورة الأنعام: ٧١]...»

وقال في كشف المشكلات^(٤٤): «ويجوز أن يكون ﴿الولاية﴾ مبتدأ و﴿هنالك﴾ خبر، وفيه ذكر من المبتدأ، و﴿لله﴾ حال من ذلك الذكر. ومن رفع بالظرف كان ﴿لله﴾ حالاً من ﴿الولاية﴾، ولا يكون في ﴿هنالك﴾ إذ ذاك ذكر. هذا هو الصحيح في هذه الآية كما أنبأتك. وذاك الكلام اللطيف^(٤٥) المختصر الذي لا تفهمه إلا بعد التأمل ومراجعتك إياي مرة بعد أخرى = فيه سهو تفهمه إذا تأملت بما ذكرنا ههنا».

قلت: موضع السهو في كلام أبي علي أن من رفع ﴿الولاية﴾ بالابتداء وجعل الخبر ﴿هنالك﴾ كان (لله) عنده حالاً من الضمير الذي في (هنالك) ليس غير.

٥ - قوله تعالى: ﴿فلما أتاها نودي يا موسى، إني أنا ربك فاخلع

(٤١) ٣٠/١.

(٤٢) كان في مطبوعة الحجة: «فيكون قولك لله... ومن الذكر... في قوله سيويه» فصحته.

(٤٣) ص ٥٢٤.

(٤٤) ص ٤٩٦.

(٤٥) يريد كلام أبي علي في الحجة.

نعليك إنك بالواد المقدس طوى . وأنا اخترتك فاستمع لما يوحى ﴿ وسورة طه :-

. [١٣-١١]

عزا جامع العلوم في الجواهر^(٤٦) إلى أبي علي أن قوله ﴿ وأنا اخترناك ﴾ وهي قراءة حمزة من السبعة^(٤٧) محمول على ﴿ أني أنا ربك ﴾ بالفتح .

وقد قال جامع العلوم في كشف المشكلات^(٤٨) : « ولم يتكلم فارسهم^(٤٩) في ذا مع أن موضوع كتابه هذا .. يريد الحجة . وقد ذكر أبو علي في الحجة^(٥٠) وجهي القراءة ولم يتكلم عليهما .

وما عزاه جامع العلوم إلى أبي علي هو قول الفراء^(٥١) ، ووافقه الزجاج^(٥٢) ، وأجازه العكبري^(٥٣) .

فقال جامع العلوم في الجواهر^(٥٤) : « فسبحان الله ! إن من قرأ ﴿ أني أنا ربك ﴾ بالفتح يقرأ ﴿ وأنا اخترتك ﴾ وهما ابن كثير وأبو عمرو ، فكيف نحمل عليه ؟ إنما ذلك على قوله ﴿ فاستمع ﴾ أو على المعنى ، لأنه لما قال ﴿ فاخلع نعليك إنك بالوادي المقدس طوى ﴾ كأنه قال : اخلع نعليك لأنك بالوادي المقدس طوى . ولو قال ذلك صريحاً لصلح ﴿ وأنا اخترناك ﴾ على تقدير : ولأننا اخترناك ، أي : اخلع نعليك لهذا ولهذا » اهـ .

(٤٦) ص ١٢١ .

(٤٧) انظر السبعة ٤١٧ ، والتيسير ١٥٠-١٥١ ، والنشر ٣١٩/٢-٣٢٠ .

(٤٨) ص ٥٢٧ .

(٤٩) أي فارس النحاة أبو علي ، وانظر ما سلف موضع الحاشية ٦ في المتن .

(٥٠) ج ٤٥٤/٣-٤٥٥ من مخطوطة مكتبة مراد ملا .

(٥١) معاني القرآن له ١٧٦/٢ .

(٥٢) معاني القرآن وإعرابه له ج ٢/١٩٧/٢ من مخطوطة الظاهرية .

(٥٣) التبيان في إعراب القرآن ٨٨٦ .

(٥٤) ص ١٢١ . وكان في المطبوعة : « بالفتح يقرأ وأنا اخترناك » وهو خطأ من الناسخ أو الناشر

وقال في موضع آخر من الجواهر^(٥٥): «فإن قلت: ولم لا تحمل ﴿وَأَنَا اخترناك﴾ على ﴿نودي﴾ في قوله: ﴿نودي يا موسى. أني أنا ربك... وأنا اخترناك﴾ أي نودي بأني أنا ربك وأنا اخترناك؟ = قيل: ﴿أنا اخترناك﴾ قراءة حمزة، وهو يقرأ ﴿إني أنا ربك﴾ مكسورة الألف، فكيف تحمله عليه؟ وقد ذكرنا ما في هذا في (البيان) و(الاستدراك) اهـ.

وقال في موضع آخر من الجواهر^(٥٦) أيضاً: «وأما قوله ﴿وَأَنَا اخترناك﴾ بالفتح والتشديد، عن الزيات^(٥٧) والأعمش، وهما يقرآن ﴿إني أنا ربك﴾ بالكسر = فقد سهوا بأسرهم^(٥٨)..... وأين هم من هذا، لم يتأملوا في أول الكلام، ولم ينظروا في قراءة الزيات، والله أعلم اهـ.

قلت: الحمل على المعنى ظاهر التكلف. أما حمله على (استمع) فقد تقدمه إليه النحاس في القطع والامتناف^(٥٩)، والظاهر أن المؤلف لم يقف عليه. ونص جامع العلوم أن اللام في (لما يوحى) بمعنى (إلى) لأنه (لا يتعدى فعل واحد بحرفي جر متفقين) واختار هذا الوجه في موضع من الجواهر^(٦٠)، وأجاز القولين في موضع آخر^(٦١).

٦ - قوله تعالى: ﴿ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون. لاهية قلوبهم﴾ [سورة الأنبياء: ٢-٣].
قال جامع العلوم في كشف المشكلات^(٦٢): «فأما انتصاب قوله

(٥٥) ص ٦٨٣ - ٦٨٤. وكان في المطبوعة: «وأنا اخترتك» في المواضع الثلاثة وقيل إن اخترناك (وحمزة وهي تقرأ) وهو تحريف وخطأ والصواب ما أثبت.

(٥٦) ص ٥٩٥.

(٥٧) هو حمزة.

(٥٨) ثم ذكر أنه محمول على المعنى، وهو أحد الوجهين اللذين أجازهما في الجواهر ١٤١.

(٥٩) ص ٤٦٥.

(٦٠) ص ٦٨٣.

(٦١) ص ١٢١.

(٦٢) ص ٥٥٢ - ٥٥٣.

﴿لاهية﴾ فعلى الحال من الضمير في ﴿يلعبون﴾ ، وإن شئت كان حالاً بعد حال .

ويرتفع ﴿قلوبهم﴾ بقوله ﴿لاهية﴾ فكما لا يصح لأحد أن يزعم أن ﴿قلوبهم﴾ مبتدأ = فكذلك لا ينبغي أن يقول (٦٣) هو في الظرف إذا جرى حالاً لذي حال : إن ما بعده مبتدأ ، فقال في قوله ﴿اركبوا فيها بسم الله مجراها ومرساها﴾ (٦٤) [سورة مود: ٤١] : إن ﴿مجراها﴾ يرتفع بالابتداء إذا جعلت ﴿بسم الله﴾ حالاً من الضمير في ﴿اركبوا فيها﴾ ، يعني الهاء المحذورة بـ (في) وكذلك لا يصح قوله في قوله تعالى : ﴿كالذي استهوته الشياطين في الأرض حيران له أصحاب﴾ [سورة الأنعام: ٧١] : إن جعلت ﴿له﴾ حالاً من الضمير في ﴿حيران﴾ كان ﴿أصحاب﴾ مرتفعاً بالابتداء في قول سيبويه .

وكيف يدعى هذا والظرف واسم الفاعل في هذا الباب سيان ؟ وهو قد سلم هذا ، ولكنني لو رأيته يقتصر على موضع واحد حملته على السهو ، فكنت أتجاوز عن ذا ، ولكنه كرر وأصرّ عليه ، وأعياني كلامه في هذا اهـ .

وقال في الجواهر (٦٥) : «قال أبو علي : فإن جعلته حالاً من الضمير في ﴿حيران﴾ ولم يجعله صفة له = ارتفع أصحاب بالابتداء في قول سيبويه ، وفيه ذكر يعود إلى المبدأ» ثم قال جامع العلوم : «وعندي في هذا نظر ، لأن الحال في جريه على صاحبه فلا وجه لما قال عندنا اهـ .

وقال في الجواهر (٦٦) أيضاً : «فسبحان الله ! أنت تنص في عامة كتبك على أن الحال والصفة والصلة والاستفهام بمنزلة واحدة ، فمن أين هذا الارتباك ؟» اهـ .

(٦٣) يعني أبا علي .

(٦٤) انظر ما سلف موضع الحاشية ٣٥ في المتن .

(٦٥) ص ٥٢١ .

(٦٦) ص ٥٢٣ .

ولم أصب كلاماً لأبي علي في هذه الآية أعني آية سورة الأنعام .

٧- قوله تعالى : ﴿ فانظر ماذا ترى ﴾ [سورة الصافات : ١٠٢] .

قال أبو علي في الحجة^(٦٧) : « ولو قرأ قارئ ﴿ ماذا ترى ﴾ لم يجز لأن (ترى) يتعدى إلى مفعولين ، وليس هنا إلا مفعول واحد . والمفعول الواحد إما أن يكون (ماذا) بمجموعه ، وإما أن يكون الهاء التي تقدرها محذوفة من الصلة إذا قدرت (ذا) بمنزلة (الذي) . فإذا قدرتها محذوفة كانت العائدة إلى الموصول ، فإذا عاد إلى الموصول اقتضى المفعول الثاني ، فيكون ذلك كقوله تعالى ﴿ أين شركائي الذين كنتم تزعمون ﴾ [سورة القصص : ٦٢] ألا ترى أن التقدير : أين شركائي الذين كنتم تزعمونهم إياهم أي تزعمونهم شركائي ، فحذف المفعول الثاني لاقتضاء المفعول الأول الذي في تقدير الإثبات في الصلة إياه . فهو قول ويكون مثل هذه الآية .

وكذلك إن قدرت (ما) و (ذا) بمنزلة اسم واحد صار (ماذا) في موضع نصب بكونه مفعولاً لـ (ترى) ويكون المفعول الثاني محذوفاً ، كأنه : ماذا ترى كائناً منك أو واقعاً منك ونحو ذلك . و (أرى) بمنزلة (زعمت) و (ظننت) ونحوه ، ألا ترى أنه ذكر في هذا الباب ، وذلك أنه منقول من أريتُ زيداً عمراً خير الناس ، فإذا بنيت للمفعول أقمت المفعول الأول مقام الفاعل ، فبقي المفعولان اللذان كانا مفعولي ظننت وخلت ونحوهما » اهـ .

فقال جامع العلوم في كشف المشكلات^(٦٨) : « ... ووقع في الحجة سهو ، وسقط من لفظ الكتاب شيء ، فينبغي أن نوره في ذلك الكتيب في المسائل المأخوذة عليه . ولكني ينبغي لي أن أتفحص مرة أخرى عن ألفاظه ، فربما أقع على كلام له قد نطق فيه بالصواب فأخذ به عليه ليكون أوفق وأحسن » اهـ .

(٦٧) ج ٤/١٩٤-١٩٥ من مخطوطة مكتبة مراد ملا .

(٦٨) ص ٧٢٢ .

ولم يبين جامع العلوم موضع السهو والسقط .

أما السقط فلعله وقع عند قول أبي علي « فيكون ذلك كقوله تعالى ... فهو قول » فكأن قوله ﴿ فهو قول ﴾ جواب لكلام شرطي غير مذكور .

وأما السهو فهو أن أبا علي ذكر أن (ترى) من (أرى) المتعدية إلى مفعولين ثم ذكر أنها من المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يجوز الاقتصار على المفعول الثاني في هذا الباب . ثم سها في قوله « فإذا بنيته للمفعول ... » فلو بنيناه للمفعول لقلنا (أرى زيد عمراً خيراً للناس) والله أعلم .

٨- قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذَكَرَى الدَّارِ ﴾ [سورة ص: ٤٦] قال أبو علي في الحجة^(٦٩) في توجيه قراءة نافع ﴿ بخالصة ذكرى ﴾ مضافاً وقراءة باقي السبعة^(٧٠) (بخالصة) منونة : « من قال ﴿ بخالصة ذكرى الدار ﴾ احتمل أمرين : أحدهما أن يكون بدلاً من الخالصة ... ويجوز ألا تقدر البدل ، ولكن يكون الخالصة مصدراً ، فيكون مثل ﴿ من دعاء الخير ﴾ [سورة فصلت: ٤٩] فيكون المعنى : بخالصة تذكر الدار ويقوي ذلك أن من نصب خالصة أعملها في [ذكرى] الدار كأنه : بأن أخلصوا تذكر الدار ... » اهـ .

فقال جامع العلوم في كشف المشكلات^(٧١) : « وفي الحجة سهو ... فكتب موضع (أضاف) (نصب) ، ولم يصلحه الربيعي^(٧٢) ولا البصري^(٧٣) » اهـ .

(٦٩) ج ٤/٢٠٤-٢٠٥ من مخطوطة مراد ملا . وكان فيها « تذكر الدار » في الموضعين ، وهو تصحيف .

(٧٠) السبعة لابن مجاهد ٥٥٤ ، والمبسوط ٣٨١ . وفي التيسير ١٨٨ أنها قراءة هشام عن ابن عامر أيضاً ، وفي النشر ٢/٣٦١ أنها رواية الحلواني عن هشام .

(٧١) ص ٧٣٥ .

(٧٢) هو علي بن عيسى أبو الحسن الربيعي صاحب أبي علي الفارسي (ت ٤٢٠ هـ) . انظر ترجمته ومصادرهما في إنباه الرواة ٢/٢٩٧ . (ت ٤٠٥ هـ) .

(٧٣) هو عبد السلام بن الحسين أبو أحمد البصري (ت ٤٠٥ هـ) ، وكان إليه حفظ دار الكتب ببغداد والإشراف عليها ، أخذ عن أبي علي وابن جني ، انظر ترجمته في إنباه الرواة ٢/١٧٥ .

٩- قوله تعالى: ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾ [سورة مريم: ٥٨] قال أبو علي في الحجة^(٧٤): «... ومن قرأ وقال ﴿وَأَخْرُ مِنْ شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ﴾^(٧٥) و﴿أَخْرُ﴾ يرتفع بالابتداء في قول سيويوه، وفيه ذكر مرفوع عنده، وبالظرف في قول أبي الحسن، ولا ذكر في الظرف لارتفاع الظاهر به.

وإن لم تجعل ﴿أَخْرُ﴾ مبتدأ في هذا الوجه خاصة وقلت: لأنه يكون ابتداء بالنكرة، فلا أحمل على ذلك، ولكن لما قال ﴿هذا فليذوقوه حميم وغساق﴾ [سورة مريم: ٥٧] = دل هذا الكلام على أن لهم حميماً وغساقاً فحُمِلَ المعطوف على المعنى فجعل (لهم) المدلول على خبراً (ل) آخر = فهو قول، فكان التقدير: لهم عذاب آخر من شكله أزواج، فيكون ﴿من شكله﴾ في موضوعة الصفة، ويكون ارتفاع (أزواج) به في قول سيويوه وأبي الحسن... اهـ.

فقال جامع العلوم في الجواهر^(٧٦): «... يرتفع ﴿أزواج﴾ بالظرف على المذهبين، لأن قوله ﴿من شكله﴾ جرى وصفاً على (آخر) فهو كقولك: مررت برجل في داره عمرو. وسها الفارس^(٧٧) أيضاً في هذه الآية، فقال: ومن رفع بالابتداء، ولا يرفع هذا أحد بالابتداء. وهذا كما سها في قوله ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾^(٧٨) [سورة مود: ٤١]، وقوله ﴿هنالك الولاية لله الحق﴾^(٧٩) [سورة الكهف: ٤٤]. هذه ثلاث آيات سها فيها، وتردد كلامه. وسها أيضاً في قوله ﴿له أصحاب يدعونه﴾^(٨٠) [سورة الأنعام: ٧١]... اهـ.

(٧٤) ج ٢١٢/٤ من مخطوطة مكتبة مراد ملا.

(٧٥) هذه قراءة غير أبي عمرو من السبعة، فقرأ وحده ﴿وأخْرُ﴾ بالجمع، انظر السبعة ٥٥٥، والتيسر ١٨٨، والنشر ٣٦١/٢.

(٧٦) ص ٥٣١.

(٧٧) في المطبوعة «الفارسي» والظاهر أنه خطأ من الناشر أو الناسخ. فجامع العلوم يسمي أبا علي (الفارس) أو (فارسيهم) يعني فارس النحاة، انظر ما سلف موضع الحاشية ٦ في المتن.

(٧٨) انظر ما سلف موضع الحاشية ٣٥ في المتن.

(٧٩) انظر ما سلف موضع الحاشية ٤١ في المتن.

(٨٠) انظر ما سلف في موضعي الحاشيتين ٣٦ و ٦٤ في المتن.

قلتُ: ظاهر كلام جامع العلوم أن أبا علي أجاز أن يكون ﴿من شكله﴾ وصفاً لـ ﴿آخر﴾ وأن يرتفع ﴿أزواج﴾ بالابتداء. وليس كذلك، فقد نصَّ أبو علي أنه يرتفع بالظرف (في قول سيويه وأبي الحسن) بلا خلاف في الوجه الثاني الذي أجازته، وهو أن يكون ﴿آخر﴾ مبتدأ وخبره محذوف تقديره (لهم) وهو الوجه الذي اقتصر عليه جامع العلوم في كشف المشكلات^(٨١).

وقد سها أبو علي في الوجه الأول الذي أجازته، وهو أن (آخر) «يرتفع بالابتداء في قول سيويه، وفيه ذكر مرفوع عنده، وبالظرف في قول أبي الحسن، ولا ذكر في الظرف لارتفاع الظاهر به» اهـ وهو كلام مضطرب.

ومراد أبي علي أن ﴿آخر﴾ مبتدأ وقوله ﴿من شكله أزواج﴾ خبره، وفيه قوله ﴿ومن شكله﴾ ضمير مرفوع به و﴿أزواج﴾ مبتدأ ثان في قول سيويه ويرتفع (أزواج) بالظرف (من شكله) في قول أبي الحسن. وهذا هو ما فهمه مكِّي من كلام أبي علي، ومنه أخذ في كتابيه الكشف^(٨٢) عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ومشكل إعراب القرآن^(٨٣).

وموضع السهو في كلام أبي علي إجازته ارتفاع (آخر) بالابتداء وهو نكرة وليس من المواضع التي يجوز الابتداء فيها بالنكرة، وأنه قال: إن في الظرف ﴿من شكله﴾ ضميراً و﴿أزواج﴾ رفع بالابتداء، وهذا لا يرفعه أحد بالابتداء لجري الظرف ﴿من شكله﴾ خبراً على المبتدأ.

١٠ — قوله تعالى: ﴿وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم

القيامة﴾ [سورة الزمر: ٦٧].

(٨١) ص ٧٣٧.

(٨٢) ص ٢٣٣/٢.

(٨٣) ٦٢٧/٢ - ٦٢٨.

قال جامع العلوم في كشف المشكلات^(٨٤): «قال في الحجة: التقدير: والأرض ذات قبضته إذا كانت مجتمعة، وقال في الحلبيات: التقدير: والأرض مقبوضة إذا كانت مجتمعة. فتردد كلامه في العامل في (إذا). فعلى التقدير الذي في الحجة لا يتأتى إعمال (قبضته) في (إذا) لأنه قدره (ذات قبضته) والمضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف. ألا ترى أنهم قالوا: أنت زيداً مثل ضارب لا يجوز نصب (زيد) بـ (ضارب) لأن ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف.

فإن قيل: فأنتم تقولون: «أنت زيداً غير ضارب» فتنبصون زيداً بـ (ضارب) فقد ذكرنا أن قولهم: «أنت زيداً غير ضارب» محمول على النفي. وعلى التقدير الذي في الحلبيات يتأتى إعمال (قبضته) في (إذا) لأنه بمعنى مفعول..... والحجة صعبة، ولولا ما فيها من هذه المسائل لكان بالحرى أن يشرع فيه من له أدنى تأمل» اهـ.

وما نقله جامع العلوم عن الحجة لم أصبه فيها. وأما ما حكاه عن الحلبيات فهو معنى قول أبي علي فيها^(٨٥): «والأرض قبضته إذا تكون جميعاً» والقبضة مصدر.

ونقل جامع العلوم في الجواهر^(٨٦) كلاماً لأبي علي في التذكرة يدفع فيه التقدير الذي عزاه جامع العلوم إلى الحجة، قال أبو علي: «لا يجوز أن يكون ﴿جميعاً﴾ مصوباً على تقدير: إذا كانت جميعاً لأن (إذا) تبقى غير متعلقة بشيء، لأن القبضة مصدر فلا تعمل فيما قبلها، ولكنه على أن تجعل المصدر بمعنى المفعول أي المقبوض، والمفعول ينصب ما قبله وإن لم يعمل المصدر فيما قبله...» اهـ.

(٨٤) ص ٧٤٩.

(٨٥) ص ١٩٦.

(٨٦) ص ٧٢٩. وكان في المطبوعة «أن تجعل المصدر يعني المفعول» وهو تحريف.

لكن ذهب أبو علي في الحلييات^(٨٧) إلى أن الناصب للحال ما في ﴿قبضته﴾ من معنى الفعل، وجعلت الأرض القبضة على الاتساع، ثم أجاز أن تكون (قبضته) مصدرًا، والتقدير: ذات قبضته، وعمل في الظرف والحال وإن تقدم عليه، وهو ما قدره فيما نقله جامع العلوم من الحجج، فاضطرب كلام أبي علي.

١١— قول تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا﴾ [سورة الشورى: ٥١].

نقل جامع العلوم في شرح اللمع^(٨٨) في كلامه على هذه الآية قول أبي علي في التذكرة: «لا أعلق قوله ﴿أو من وراء حجاب﴾ بـ (يكلم) المنصوب في قوله ﴿أن يكلمه﴾ لأن في ذلك إعمال ما قبل (إلا) فيما بعده، وذلك ممتنع، ولكنني أعلقه بـ (يكلم) آخر مضمير لجري ذكره..... فمن نصب^(٨٩) ﴿أو يرسل﴾ قَدَّر: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو يُكَلِّم من وراء حجاب أو يرسل. ومن رفع^(٩٠) ﴿أو يرسل﴾ قَدَّر: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو مكلماً من وراء حجاب لأن قوله ﴿إلا وحياً﴾ في تقدير: إلا موحياً، فكأنه قال: وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا موحياً أو مكلماً من وراء حجاب أو مرسلًا رسولا» اهـ.

قال جامع العلوم: «فقدَّر مع المرفوع اسم الفاعل في موضع الحال ومع المنصوب الفعل. هذا كلامه الصحيح في التذكرة. وقد خلط في الحجج^(٩٠). وإذا عرض لك كلامه في موضع قد خلط فيه فلا تقفن عند ذلك الكلام. بل تتبع كلامه، فإنه لا يقتصر على دفعة في حل المشكلات، بل يكررها في كتبه

(٨٧) ص ١٩٦.

(٨٨) اللوح ٢/٧٩—٢/٨٠. وانظر كشف المشكلات ٧٧٣، والجواهر ٨٥٧—٨٥٩.

(٨٩) الرفع قراءة نافع. واختلف عن ابن عامر، فروي عنه الرفع، وهو ما في السبعة ٥٨٢، وروى عنه

النصب، وهو ما في التيسير ١٩٥، وروى قراءة باقي السبعة، وانظر النشر ٣٦٨/٢.

(٩٠) ج ٢٥٤/٤—٢٥٩ من مخطوطة مراد ملا.

مرة بعد أخرى وأنت إذا وقفت واقتصر على كلامه في موضع لم تُحَلِّ / بطائل ولم يجد عليك ولم يعبق بك من فوائده شيء، وينبغي أن تعرف حقي عليك وتشكرني على ما أمنحك من فوائده وتدعو لي آناء ليلك ونهارك، فرما يمتنع الله بذلك، وإلا لم يكن فيما استفدت تمتع.

وأعجب من هذا أنه خلط في الحججة في تعليق (مِنْ) ولم يذكر كلاماً مفهوماً. وذلك لأنه أراد أن يقول مثل ما حكيتك لك، فقال بعد ذلك الكلام^(٩١): ويمتنع أن يتصل به الجار من وجه آخر، وهو أن قوله ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ في صلة (وَحْيٍ) الذي هو بمعنى (أَنْ يُوْحِي). فإذا كان كذلك لم يجوز أن تحمل الجار الذي هو (مِنْ) [في] قوله ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ على ﴿أَوْ يَرْسَلُ﴾ لأنك تفصل بين الصلة والموصول بما ليس منهما، ألا ترى أن المعطوف على الصلة في الصلة؟ فإذا حملت العطف على ما ليس في الصلة فصلت بين الصلة والموصول بالأجنبي الذي ليس منهما.

قلت^(٩٢): تصحيح هذا الكلام أن (مِنْ) لو كان في صلة (يَكَلِمُ)، وكان (يَرْسَلُ) عطفاً على (وَحْيٍ) لكان فصلاً بين الصلة والموصول.

وقوله «لم يجوز أن تحمل الجار الذي هو (مِنْ) في قوله ﴿مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ على (يَرْسَلُ) = سهو، وإنما هو على (يَكَلِمُ). هكذا وقع في جميع النسخ^(٩٣) وهذا إصلاحه.

ثم قال قبل هذا الكلام في قوله ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِادِي الرَّأْيِ﴾ [سورة مد: ٢٧]: إن انتصاب ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾ إنما هو بقوله ﴿اتَّبَعَكَ﴾ وإن كان قبل (إِلَّا) فجواز أن يُعمل فيما بعده، قال: لأن ﴿بَادِي الرَّأْيِ﴾

(٩١) الحججة ج ٤/٢٥٦-٢٥٧ من مخطوطة مراد ملا.

(٩٢) القائل جامع العلوم.

(٩٣) أي نسخ الحججة.

الرأي ﴿ ظرف ، والظرف يكتفي فيه برائحة الفعل ﴾^(٩٤) . فسبحان الله ! أليس قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ ظرفاً^(٩٥) أيضاً ؟ فما بال ﴿ بادي الرأي ﴾ يعمل فيه ﴿ اتبعك ﴾ قبل (إلا) ولا يعمل في قوله ﴿ أو من وراء حجاب ﴾ قوله ﴿ أن يكلم ﴾ ؟ أليسا ظرفين ؟ فلم جاز هناك ولم يجوز ههنا ؟ .

وإن كان كلامك على الامتناع فلم لم تحمل ﴿ بادي الرأي ﴾ على المصدر دون الظرف ؟ ولا تعمل فيه اتبعك لتتخلص من إعمال ما قبل (إلا) فيما بعد (إلا) ، ولم يكن في كلامك نقض .

فهَبِك استقر كلامك على ما ذكرته في التذكرة ، ففهمنا بذلك أن الذي وقع في الحجة تخليط ، فلم ناقضت في هذا فذكرت في (عَسَق)^(٩٦) خلاف ما ذكرت في (هود) ؟ .

وعلى الجملة فقد عفا الله عنك ، - إذ لولاك لَمَا فهم كتاب سيبويه ولا مشكلاته ، وإذا كان كذلك فبك نأخذ عليك » اهـ .

١٢ — قوله تعالى : ﴿ وتبارك الذي له ملكُ السموات والأرض وما بينهما وعنده عِلْمُ الساعةِ وإليه تُرْجَعُونَ . ولا يملك الذين يدعون من دونه الشفاعة إلا من شهد بالحق وهم يعلمون . ولكن سألتهم من خلقهم ليقولنَّ اللهُ فأننى يؤفكون . وقيله يارب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون ﴾ [سورة الزخرف : ٨٥ - ٨٨] .

قال أبو علي في الحجة^(٩٧) في توجيه قراءة عاصم وحمزة من السبعة^(٩٨)

(٩٤) عبارة أبي علي في الحجة ج ٣/١٩٣ - ١٩٥ من مخطوطة مراد ملا : (... والعامل في هذا الظرف هو قوله ﴿ اتبعك ﴾ والتقدير : ما اتبعك في أول رأيهم أو فيما ظهر من رأيهم إلا أراذلنا ، فأخر الظرف وأوقع بعد إلا ، ولو كان بدل الظرف غيره لم يجوز ...) .

(٩٥) في الأصل : ظرف ، وهو خطأ .

(٩٦) هي سورة الشورى .

(٩٧) ج ٤/٢٧٦ من مخطوطة مراد ملا .

(٩٨) انظر السبعة ٥٨٩ ، والتيسير ١٩٧ ، والنشر ٣٧٠/٢ .

﴿وقيله﴾ بالجر: «وجه الجر في قوله ﴿وقيله﴾ على قوله ﴿وعنده علم الساعة﴾ أي: يعلم الساعة ويصدق ويعلم قيله، ومعنى (يعلم قيله): أي يعلم أنّ الدعاء مندوب إليه...» اهـ.

فقال جامع العلوم في كشف المشكلات^(٩٩): «وكان أبو علي يقول ﴿وقيله﴾ يعني الدعاء إليه، وليس بالوجه، وقد تقدم في الاستدراك» اهـ.

وقال في الجواهر^(١٠٠): «قول أبي علي هذا فيه نظر، لأن الضمير في قوله ﴿وعنده علم الساعة﴾ يعود إلى الله سبحانه، هو العالم بوقت حلولها. وإنما التقدير: وعنده علم وقوع الساعة. ولا يتوجه على هذا عطف ﴿وقيله﴾ على موضع ﴿الساعة﴾ على معنى ما قال أبو علي «ويعلم قيله أي يعلم أن الدعاء مندوب إليه» لأن هذا مما الأشبه به أن يكون من صفة الرسول.

وبعدُ فليعلم أن المصدر الذي هو (قيل) مضاف إلى الهاء وهي مفعولة في المعنى لا فاعلة، أي وعنده علم أن يُقال (يا رب إن هؤلاء قوم لا يؤمنون) والمصدر هنا مضاف إلى المفعول لا إلى الفاعل» اهـ.

١٣— قوله تعالى: ﴿ن والقلم﴾ [سورة القلم: ١].

قال أبو علي في الحجة^(١٠١) في الاحتجاج لإظهار النون من ﴿ن﴾: «وجه إظهار هذه النونات^(١٠٢) أنها من حروف ينوي بها الوقف. وإذا كانت

(٩٩) ص ٧٨٠.

(١٠٠) ص ٤٩١. وكان في المطبوعة: «وبعد أن يعلم» وهو خطأ صوابه ما أثبت من المحاسب ٢٥٨/٢—٢٥٩، وعنه نقل المؤلف قول: وبعد... إلى آخر كلامه.

(١٠١) ج ٣٨٩/٤ من مخطوطة مكتبة مراد ملا.

(١٠٢) في قوله تعالى ﴿ن والقلم﴾ و﴿يس﴾. والقرآن الحكيم ﴿سورة يس: ١—٢﴾ و﴿طسّم﴾ [سورة الشعراء، والفصص: ١].

وقد قرأ بإدغام النون في الواو في (ن والقلم) و﴿يس﴾ والقرآن الكسائي وهشام عن ابن عامر من السبعة، واختلف عن ورش عن نافع وابن ذكوان عن ابن عامر وأبي بكر عن عاصم فروي عنهم الإدغام والإظهار، وقرأ الباقون بالإظهار. انظر السبعة ٦٤٦، والتيسير ١٨٣، والنشر ←

موقوفة بدلالة اجتماع الساكنين فيها نحو (لام) (كاف) (صاد) = كانت في تقدير الانفصال مما قبلها... اهـ.

فقال جامع العلوم في كشف المشكلات^(١٠٣): «.. وفي هذا الفصل سهو في كتاب^(١٠٤) أبي علي لأنه قال حيث قلنا «مما بعدها»: «مما قبلها» اهـ.

١٤ - قوله تعالى: ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ [سورة القيامة: ١].

قال أبو علي في الحجة^(١٠٥): «فأما قول ابن كثير^(١٠٦) ﴿ لا أقسم بيوم القيامة ﴾ فإن اللام يجوز أن تكون التي تصحبها إحدى النونين في أكثر الأمر. وقد حكى ذلك سيبويه وأجازه. وكما لم تلحق النون مع الفعل في الآي كذلك لم تلحق اللام مع النون في نحو قول الشاعر^(١٠٧):

وقتيلُ مرةً أثأرنَ فإئنه فرغٌ وإن أخاهم لم يُثأرِ
يريد لأثأرنَ، فحذف اللام.

ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال. فإذا كان المثال للحال لم يتبعها النون، لأن هذه النون التي تلحق الفعل في أكثر الأمر إنما هي للفصل بين فعل الحال والفعل الآتي.

→ ١٨، ٣٨٩/٢. وأما النون في (طسم) فأظهرها حمزة وحده من السبعة وأدغمها الباقون. انظر السبعة ٤٧٠، والتيسير ١٦٥، والنشر ١٨/٢.

(١٠٣) ص ٨٨٠.

(١٠٤) هو الحجة.

(١٠٥) ج ٤١٨/٤ - ٤١٩ من مخطوطة مكتبة مراد ملا.

(١٠٦) في رواية قبل كما في السبعة ٦٦١، وهي رواية البرزي أيضاً كما في التيسير ١٢٦، والنشر ٣٩٣/٢، ٢٨٢ فلا اختلاف عن ابن كثير عندهما.

(١٠٧) وهو عامر بن الطفيل. والقافية مغيرة، وصوابها «لم يُفصِد» انظر ديوانه ص ٥٦، وشرح أبيات المعنى ٣/٨ - ٥. وقوله «فرغ» معناه: هَدَرَ، يُقال: ذهب دم فلان فرغاً أي باطلاً هدرًا ثم يُطلب به، عن اللسان (ف ر غ). وقوله «وقتيل» بالرفع على الابتداء، وينشد «وقتيل» بالجر على أن الواو للقسام، وينشد بالنصب أيضاً بالعطف على موضع «مالك» المجرور بالتاء الزائدة في قوله قبل هذا البيت:

ولأثأرن بمالك وبمالك وأخي المروارة الذي لم يُستد

وقد يمكن أن تكون اللام ردّاً لكلام...» اهـ.

فقال جامع العلوم في كشف المشكلات^(١٠٨): «وروي عن ابن كثير ﴿لأقسم﴾ وهو لام القسم، والتقدير: لأقسمن، ولكنه جاء أيضاً بلا نون. كذا ذكره^(١٠٩) في الحجة، ورجع عنه في التذكرة، وزعم أن اللام زيادة لأن القسم لا يدخل على القسم. وقد اشبعت القول فيه في الاستدراك...» اهـ. وذهب جامع العلوم في الجواهر^(١١٠) إلى أن الصحيح أن التقدير: (لأننا أقسم، فاللام لام المبتدأ، والمبتدأ محذوف اهـ. وهذا قول ابن جنى في المحتسب^(١١١). ولعل هذا هو مراد أبي علي في قوله في الحجة: «ويجوز أن تكون اللام لحقت فعل الحال».

١٥— قول امرئ القيس^(١١٢):

فلما بدت حوران والآل دونها نظرت فلم تنظر بعينك منظرا
نقل جامع العلوم في كشف المشكلات^(١١٣) عن أبي علي أنه ذهب إلى أنه «لا يجوز انتصاب (منظر) على المصدر لأن الغرض منه التقليل حيث قال (ولم تنظر) فلا يؤكد بالمصدر ما أريد به النفي والتقليل» وقال جامع العلوم «قال ذلك في الحجة ثم فار فائره فذكر في التذكرة ما منع منه في الحجة» اهـ. قلت: لم يتكلم أبو علي في الحجة على قول امرئ القيس إلا في موضع واحد منها^(١١٤)، وذهب ثمة إلى أن منظراً مفعول به.

(١٠٨) ص ٩٠٣.

(١٠٩) أي أبو علي.

(١١٠) ص ٢٠٦—٢٠٧.

(١١١) ٣٤١/٢.

(١١٢) ديوانه ص ٦١.

(١١٣) ص ٤٥٥.

(١١٤) الحجة ج ٣٥٨/٤ من مخطوطة مكتبة مراد ملا (الورقة المكررة الترقيم).

وما عزاه جامع العلوم إلى أبي علي قاله أبو علي في البصريات^(١١٥)،
قال: «ألا ترى أنه لا يحسن أن تؤكد إذا أردت تقليبه وانتفاءه» اهـ.

١٦— قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي^(١١٦):

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترا قبلي أسيراً يمانياً

قال جامع العلوم في كشف المشكلات^(١١٧): «... والأصل: كأن لم
تَرَ فأشبع الفتحة فتولدت منها ألف. هكذا قال^(١١٨) في عامة كتبه إلا في
موضع واحد، وهو أنه زعم أن أصله (كأن لم ترى)... فلما حذف الألف
وصار (تراً) أبدل من الهمزة ألفاً بعد نقل فتحها إلى الراء فصار (كأن لم ترا).
ثم رجع عنه في أوائل الحجة وقال: هذا يؤدي إلى توالي إعلايين. وتوالي إعلايين
مرفوض في كلامهم» اهـ.

وما عزاه إلى عامة كتب أبي علي هو في الحجة^(١١٩)،
والعسكريات^(١٢٠).

وقوله «إلا في موضع واحد» يزيد في الحلبيات^(١٢١).

وما عزاه إلى الحجة هو فيها^(١٢٢)، وقد حكى المؤلف كلامه بتصريف.

(١١٥) ص ٢٨٠.

(١١٦) الفضليات ص ١٥٨، سر الصناعة ٧٦—٧٧، ضرورة الشعر ١٦٢، وشرح أبيات المغني
١٣٧/٥—١٣٩، وانظر استقصاء تخريجه في ضرورة الشعر.

(١١٧) ص ٥٤٥.

(١١٨) أي أبو علي.

(١١٩) ٩٣/١ و ٣٢٥/٢، ج ٤٧١/٣ من مخطوطة مكتبة مراد ملا.

(١٢٠) ص ١٤٩.

(١٢١) ص ٨٤ وما بعدها.

(١٢٢) الحجة ٩٤/١—٩٥.

مصادر البحث

- إشارة الصيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي اليماني، تحقيق الدكتور: عبد المجيد دياب، الرياض ١٩٨٦.
- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية بالقاهرة ١٩٦٣. وهو كتاب «الجواهر» لجامع العلوم الأصبهاني.
- إعراب القرآن، للنحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني ببغداد ١٩٧٨-١٩٨٠.
- الأعلام، للزركلي، أشرف على الطبعة الرابعة زهير فتح الله، دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٩.
- إنباه الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، ط ٤، ١٩٦١.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطبعة السعادة بمصر، طبعة مصورة، دار الفكر بيروت ١٩٧٨.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٦٤.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٩.

- البيان في إعراب القرآن، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى الباني الحلبي، القاهرة ١٩٧٦.
- التيسير في القراءات السبع، للداني، عني بتصحيحه أوتو برتزل، استانبول ١٩٢٠.
- الجواهر، لجامع العلوم الأصبهاني = إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج. الحجة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين فهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٨٤. ونسخة محفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم ٣٥٧٠، وأخرى محفوظة في مكتبة مراد ملا باستانبول برقم ٦-٧.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ط ٣، ١٩٦٩.
- روضات الجنات، للخوانساري، إيران ١٣٤٧ هـ.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ١٩٧٢.
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق الدكتور حسن هنداي، دار القلم بدمشق ١٩٨٥.
- شرح أبيات مغني اللبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث بدمشق ١٩٧٣.
- شرح الكافية، لرضي الدين الاسترأبادي، طبعة مصورة، دار الباز للنشر بمكة المكرمة.
- شرح اللمع، لجامع العلوم الأصبهاني، مخطوطة محفوظة بدار الكتب الشعبية بصوفية في بلغاريا برقم OP 1863.
- ضرورة الشعر، للسيرافي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٨٥.
- كشف المشكلات وإيضاح العضلات، لجامع العلوم الأصبهاني (تحقيق ودراسة) رسالة جامعة نال بها الدكتور محمد الدالي لقبه العلمي من جامعة دمشق ١٩٨٧.
- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر ببيروت.
- المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٦.

- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٤٨ ج ٤ عام ١٩٧٣، والمجلد ٤٩ ج ١ عام ١٩٧٤.
- المصعب، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحلّيم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة ١٣٨٦ هـ.
- معالي القرآن وإعرابه، للزجاج، مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية بدمشق برقم ١٨١.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، طبعة مصورة، دار المستشرق ببيروت.
- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، طبعة مصورة، مكتبة المثنى ودار إحياء الكتب العربية ببيروت.
- معنى اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ببيروت، ط ٥، ١٩٧٩.
- المفضليات، للمفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ط ٥، ١٩٧٦.
- النشر في القراءات العشر، أشرف علي تصحيحه الشيخ علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، طبعة مصورة، دار الكتب العلمية ببيروت.
- نكت العميان في نكت العميان، وقف علي طبعة الأستاذ أحمد زكي، المطبعة الجمالية بمصر ١٩١١.
- هدية العارفين، لإسماعيل باشا البغدادي، استانبول ١٩٥١.
- همع الهوامع، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت ١٩٧٥.